

الصين تقود أكبر تحالف اقتصادي عالمي في آسيا

شراكة تجارية حرة بين 15 دولة لخفض الرسوم الجمركية وزيادة انسيابية البضائع

عززت الصين أنشطتها الاقتصادية بإعلان أكبر تحالف للتجارة الحرة، وهو مكون من خمس عشرة دولة آسيوية، يشمل ثلث الاقتصاد العالمي بهدف زيادة انسيابية حركة البضائع وخفض الرسوم الجمركية في خطوة من شأنها أن تغذي التوتر مع الولايات المتحدة.

بكين - نزلت 15 دولة آسيوية بنقلها في تحالف تجاري ضخم تقوده الصين بهدف تحرير التجارة وإزالة العراقيل الجمركية، حيث تهدف بكين إلى زيادة الإيرادات والتجاوب مع متطلبات فتح السوق والتعددية التي تعد صيغة لازدهار في المستقبل.

وانفقت 15 دولة بقيادة الصين، الأحد، على إنشاء أكبر كتلة تجارية في العالم، تضم ما يقرب من ثلث الأنشطة الاقتصادية في العالم، في خطوة تعزز قوة بكين اقتصاديا وتجاريا في آسيا.

وشارت في إبرام الاتفاق الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا أو ما تعرف بـ"آسيان" وتضم أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي، فيتنام، لاوس، بورما وكامبوديا.



لي كه تشيانغ

توقيع اتفاقية الشراكة بعد انتصارا للتعددية والتجارة الحرة

كما ضم الكتلة الجديد اقتصادات الصين، المصنفة كثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة، واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا.

وجاء توقيع الاتفاق، الذي عُرض أول مرة في 2012، الأحد في ختام قمة افتراضية لقادة دول جنوب شرق آسيا، الباحثين عن إنعاش اقتصاداتهم المتضررة جراء تفشي كوفيد - 19.

وتمثل الدول الـ15 المشاركة في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حوالي 30 في المئة من سكان العالم، والناجح المحلي الإجمالي العالمي، والتجارة العالمية.

وجاء التوقيع بعد أكثر من 30 جولة من المفاوضات، التي انطلقت في نوفمبر

لبنان يعيد فرض الإغلاق الشامل لمواجهة قفزة الإصابات بالوباء

اضطر لبنان إلى إعادة فرض الإغلاق الشامل للسيطرة على قفزة الإصابات بفيروس كورونا، حيث تعول الحكومة على رفع جهوزية القطاع الصحي في وقت ترتفع فيه المخاوف من انهيار المنظومة الصحية كاملة في ظل الأزمة الاقتصادية.

بيروت - بدأت فجر السبت إجراءات إقفال عام جديد في لبنان لمواجهة ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد، ولرفع جهوزية القطاع الصحي بعدما بلغت المستشفيات طاقتها القصوى.

وناشد رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب، مساء الجمعة، المواطنين الالتزام بإجراءات الإقفال ومعايير الوقاية بعدما كانت الحكومة نجحت عبر إغلاق عام مبكر في احتواء الموجة الأولى، إلا أن البلاد تسجل



خطر الموت محدد



آسيا تتعطلش للنمو

اللحظة الحرجة، حيث ابتلي العالم بازمة مزدوجة هي الركود الاقتصادي والوباء. وفي حفل افتتاح الاجتماع السنوي الخامس للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في يوليو الماضي، شدد الرئيس الصيني شي جين بينغ على روح الإنفتاح والتعاون. وقال شي إن الصين تؤيد دائما التعددية وتلتزم بها، وتسعى لتحقيق التنمية مع بقية العالم بروح الإنفتاح والتعاون متبادل المنفعة.

وخلال الفترة من يناير إلى يونيو، ظلت "الآسيان" أكبر شريك تجاري للصين، حيث ارتفعت التجارة بنسبة 5.6 في المئة على أساس سنوي، بما يمثل 14.7 في المئة من إجمالي التجارة الخارجية للصين.

بأن بكين ملتزمة بالتعددية، وتسعى لتحقيق التنمية مع بقية العالم بروح الإنفتاح والتعاون متبادل المنفعة. وعلى الرغم من أن الوباء قد أجم المشرع المناهضة للعولمة وغذى الحمائية في مختلف أنحاء العالم، إلا أن الصين لم تتراجع قط عن قرارها ببناء اقتصاد مفتوح.

وتقول تحاليل وتقارير اقتصادية إنه بالإضافة إلى مساعدة نفسها على تحقيق انتعاش اقتصادي سريع، فإن التزام الصين باقتصاد مفتوح قد أدى إلى ضخ زخم جديد في الاقتصاد العالمي المتعثر. ولم تكن الدعوة إلى اقتصاد عالمي مفتوح قط يمثل هذه الإلحاحية في هذه

بسبب معارضة محلية شرسة لمتطلبات فتح السوق، للانضمام إلى الكتلة. وللصقفة تداعيات رمزية قوية، تظهر أنه بعد ما يقرب من أربع سنوات من إطلاق ترامب لسياسته "أميركا أولا" إبرام صفقات تجارية مع البلدان الفردية، ما تزال آسيا ملتزمة بالجهود نحو تجارة أكثر حرية والتي يُنظر إليها على أنها صيغة لازدهار في المستقبل.

والاتفاق الجديد يمثل ثورة للصين، التي تعد أكبر سوق في المنطقة مع أكثر من 1.3 مليار مستهلك، مما يسمح لبكين بأن تصور نفسها على أنها "بطل العولمة والتعاون متعدد الأطراف ويطيحها تأثيرا على القواعد التي تحكم التجارة

وبسبب معارضة محلية شرسة لمتطلبات فتح السوق، للانضمام إلى الكتلة. وللصقفة تداعيات رمزية قوية، تظهر أنه بعد ما يقرب من أربع سنوات من إطلاق ترامب لسياسته "أميركا أولا" إبرام صفقات تجارية مع البلدان الفردية، ما تزال آسيا ملتزمة بالجهود نحو تجارة أكثر حرية والتي يُنظر إليها على أنها صيغة لازدهار في المستقبل.

والاتفاق الجديد يمثل ثورة للصين، التي تعد أكبر سوق في المنطقة مع أكثر من 1.3 مليار مستهلك، مما يسمح لبكين بأن تصور نفسها على أنها "بطل العولمة والتعاون متعدد الأطراف ويطيحها تأثيرا على القواعد التي تحكم التجارة

ارتفاع خسائر الصناعة الأردنية بفعل الإغلاق

عشان - أكد ممثل قطاع الألبسة والأحذية والنسيج والمجوهرات في غرفة تجارة الأردن، أسعد القواسمي، أن قطاع الألبسة والأحذية يخسر نحو مليون دينار عن كل يوم حظر شامل، تمثل تكاليف تشغيلية ثابتة تشمل الإيجارات والرواتب والتراخيص وكلفة الكهرباء. ونسبت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) للقواسمي قوله، الأحد، إن "القطاع يتكبد خسائر تقدر بملايين الدنانير بفعل توقف عمليات البيع خلال أيام الحظر الشامل وبالتالي تراجع النشاط التجاري وانحسار المبيعات".

وبيّن أنه "لم يعد بمقدور تجار القطاع الإنفاذ بالتزاماتهم المالية من رواتب وإيجارات وترتيب أمور البيع وانسياب البضائع"، مشيراً إلى "أنهم يدفعون نحو 427 مليون دينار سنويا كصاريات تشغيلية تتوزع على 85 مليون دينار إيجارات ونحو 330 مليون دينار رواتب، وتكاليف إضافية أخرى بنحو 12 مليون دينار".

ودعا القواسمي إلى ضرورة الابتعاد عن فكرة الحظر الشامل واستبداله بزيادة الوعي وأخذ إجراءات السلامة ومنح قطاع الألبسة والأحذية بعض الحوافز، كتخفيض ضريبة المبيعات ونسبة شريحة الأرباح من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية.

وكانت جمعية المصدرين الأردنيين قد قالت في أغسطس الماضي إن الأزمات الخانقة التي يواجهها القطاع الصناعي تعاقمت بدرجة خطيرة، منذ انتهاء إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل في نهاية العام الماضي.

وطالب المسؤولون في الجمعية الحكومة باعتماد برنامج بديل يركز على تقديم حوافز ضريبية لإنقاذ الصناعة المحلية من الركود، في وقت تتصاعد فيه ضغوط الأوساط الصناعية الأردنية.

ارتفاع خسائر الصناعة الأردنية بفعل الإغلاق

وخلفت الأزمة قلقا وسط القطاع الصحي والمواطنين اللبنانيين، خاصة بعد تصريحات عن نية المصرف المركزي رفع الدعم عن الأدوية الشهر الماضي، وتأكيد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، في أغسطس الماضي، أنه لا يمكن استخدام احتياطات المصرف الإزامية لتمويل التجارة بمجرد بلوغ الحد الأدنى. ويواجه لبنان أسوأ أزمة منذ الحرب الأهلية التي دارت بين عامي 1975 و1990. وأصيب النظام المصرفي بالشلل منذ العام الماضي وفقدت العملة المحلية ما يصل إلى 80 في المئة من قيمتها وحدثت البنوك بشدة من مبالغ السحب.



حسان دياب

الإغلاق ليس حلاً، هو فرصة لرفع جهوزية البلد الصحية

وفاقم انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس من هذا الإنهيار المالي، إذ دمر مساحات من العاصمة وأودى بحياة مئتي شخص تقريبا كما الحق أضرارا بعدد من المستشفيات.

ولسنوات طويلة، تدين الحكومة للمستشفيات بملايين الدولارات من المستحقات المتأخرة، والفواتير التي لم تدفع بعد في تراكم مستمر.

وقال أطباء إن مرضى في بعض المستشفيات يواجهون صعوبة في دفع تكاليف تلقي العلاج حتى وإن كانت منخفضة وتبلغ 50 ألف ليرة وهو ما يوازي 6.25 دولار بسعر التداول غير الرسمي الإثنين.

وضاعفت بعض المستشفيات أسعارها لتتناسب مع التضخم الحاد بينما قامت مستشفيات بتسريح موظفين. ووصفت تلك الإجراءات قائلة "ليست لأسباب تحقيق الربح... المسألة مسألة بقاء" في إشارة إلى قدرة المستشفيات على مواصلة العمل.

ويخشى المسؤولون من انهيار المنظومة الصحية خصوصاً مع ارتفاع الإصابات في صفوف الطواقم الطبية وعدم قدرتها على استقبال مرضى جد خصوصاً مع امتلاء أسرة العناية الفائقة.

وحذر طبيب الرئة والعناية الفائقة في مستشفى رفيق الحريري الحكومي، سعيد الأسمر، من خطورة الوضع الصحي. وقال "نحن في الذروة، الوضع خرج ويتجه نحو الأسوأ".

وأضاف "هناك ازدياد في عدد المصابين في ظل نقص الأسرة وثمة مرضى يحتاجون عناية فائقة تضطر إلى تركهم في قسم الطوارئ".

موضحاً أن "الإغلاق العام رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، يساعدا ويريح القطاع الطبي ويعطيه القليل من الوقت لنهجه أكثر".

ويأتي تزايد تفشي الفيروس في وقت يشهد فيه لبنان أسوأ أزماته الاقتصادية التي ضاعفت معدلات الفقر، ما دفع جهات اقتصادية إلى الاعتراض على قيود الإغلاق.

وقال دياب "وضع لبنان مثل كل دول العالم، المفاضلة بين الاقتصاد وبين صحتنا وحياتنا، وأنا شخصياً أختار الحياة، الصحة أولوية على الاقتصاد".

وفي إطار دعم لبنان لتحمل أعباء التصدي للوباء، وصلت إلى بيروت الخميس، طائرتان محملتان بمعدات طبية مقدمة من دولة قطر، لتجهيز مستشفى ميدانيين في صور (جنوباً) وطرابلس (شمالاً) يتسع كل منهما لـ500 سرير، وفق ما أعلنت سفارة قطر في بيروت.

وفاقمت الأزمة الاقتصادية الحادة مشاكل القطاع الصحي في لبنان الذي بات يشكو من تراجع مخزون الأدوية وارتفاع غير مسبوق في هجرة الأطباء، مع تزايد تقلبات أسعار الصرف في البلاد، وسط غياب تام لأي خطط إنقاذية أو بديلة.